

السعدون: استجواب رئيس الوزراء يُقدّم فور أداء الحكومة اليمن الدستورية

كشف في مؤتمر صحفي بمجلس الأمة أمس عن تزايد المخالفات والتجاوزات التي ستكون ضمن محاور المساءلة



أحمد السعدون أثناء المؤتمر الصحفي في مجلس الأمة

جده النائب احمد السعدون التأكيد على ان استجواب سمو رئيس الوزراء سيقدم فور أداء الحكومة اليمن الدستورية، كاشفا عن تزايد العديد من المخالفات والتجاوزات التي ستكون ضمن محاور المساءلة العديدة.

ووصف النائب السعدون الهيئة العامة للاستثمار بالخطبوط الذي يسعى الي تصفية البلد، من خلال بعض العاملين في الهيئة والذين يمارسون بطريقة منظمة عملية التصفية تلك.

وأوضح السعدون ان الهيئة العامة للاستثمار والمسؤولة للاسلف عن خصخصة الكويتية، قامت باستصدار قرار من مجلس الوزراء حمل الرقم 2011/444، موقع من رئيس الوزراء، وذلك بعد ان لم تلزم الحكومة القانون بخصخصة الكويتية وتجاوز المهلة المحددة لانشائها والتي انتهت في مارس 2010، اي بعد سنتين من صدور القانون.

أضاف ان هذا القرار الصادر من مجلس الوزراء والذي تم بناء على عرض وزيرى المواصلات والمالية يستحق المساءلة السياسية والمحاسبية على انتهاك المبدأ العام، خصوصا ان قانون خصخصة الكويتية واضح لا لبس فيه، وقد حدد كيفية التخصيص وطرح النسبة المقررة في سوق الأوراق المالية، وكيفية احتساب القيمة العادلة للسهل، ما يعني ان لا مجال للجدث عن اي تعويض.

وأشار الى ان هناك من يسعى الى التلاعب في تفسير نصوص مواد قانون خصخصة الكويتية، وذلك صدر قرار مجلس الوزراء في 13 مارس الماضي، موضعا انه تم انتهاك القانون ولن تترك الامور تمر حتى لو ذهبنا الى محكمة الوزراء.

وأوضح ان «القرار» اعطى للجنة التأسيسية حق وضع شروط وضوابط الزيادة العنقبة، فإذا كانوا يريدون من ذلك طرح الزيادة بغير الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، فإن هذا إجراء باطل ويستحق المساءلة.

وأضاف ان الشركات المسموح لها بالدخول في زيادة «الكويتية» هي كل الشركات المسجلة في البورصة ولا يجوز استثناى اي منها كما يجوز لمجلس الوزراء السماح للشركات المتخصصة طبقا للقانون، بالدخول في المزاد ولا يجوز للشركات المنافسة في السوق المشاركة فيه.

وأشار الى ان الأمر الآخر الذي لا يقل أهمية، ويتضمن تبديد المال العام بشكل متعمد من قبل الهيئة العامة للاستثمار هو التقييم الخاطى لاصول وموجودات «الكويتية»، لافتا الى ان بعض الاختصاصيين ابدى احتجاجا على تقييم المؤسسة بمبلغ 220 مليون دينار فقط، داعيا الحكومة الى سحب قررها رقم 2011/444 وإلا تعرضت للمساءلة.

وقال ان ما جاء في القرار كذلك ان تؤدي هيئة الاستثمار المبلغ الذي قد يُطلب لاستكمال سداد رأس المال المحدد لشركة الخطوط الكويتية بعد اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة متسانلا من اين جاءوا بهذا النص؟

وقال كيف تم تحديد القيمة العادلة لصافي الأصول المتقولة من مؤسسة الخطوط الكويتية باقل من 220 مليون دينار؟ واعتبر ان هذا النص من شأنه تفضيخ الهيئة وخارج إطار القانون انتقاص من تريد تعويضه ممن يخسّر في المزادة على قيمة السهم العادلة، اي ان الهيئة تعد بتعويض من تشاء بعد ان يضع السعر الذي يريد له السهم، اما ان

البراك: الشعب

يعيش حالة فراغ

بتعطيل الجلسات

والحكومة المقبلة

ستفتشل كما فشلت

سابقاتها

الطاحوس: المواجهة

مع رئيس الحكومة

آتية لا محالة

وتأخير إعلان

التشكيل الوزاري

الجديد مخالفه

دستورية

جاء آخر يبريد المنافسة، يقولون له ان القيمة العادلة للسهل هي ما قمت بدفعه وهذا تجاوز على القانون 2008/6.

وقال السعدون: عندما نطالب بتشكيل الحكومة فإننا نريد بذلك الاستعجال في محاسبتها وتطرق السعدون الى مستشفى التواريخ الصحي وقال: ان هناك امورا كثيرة وأرقاما ومستندات لا تدخل العقل وما جرى في هذا الامر فهو باطل ويتوقف عند بعض التواريخ وكيفية الاعلان عن الشركات المؤهلة والشركات المؤهلة بين قوسين امر باطل وهناك مكتب هو الذي يؤهل الشركات ومن الذي يراس هذا المكتب والذي يراسه أحد الاشخاص والذي هو عضو في مجلس إدارة احدى الشركات التي تم تأهيلها والتأهيل هذا سيعلن يوم 17 مع التواريخ التي اعلنت بشكل يوم 3 والتصفية تكون يوم 17 ولا تستعجلوا فإنتي أقول لكم من تكون يوم 17 وهم يريدون ان يضعوا المجلس امام الأمر الواقع اذا جاء ليناقاش هذه المسألة.

وقال السعدون ان الشركات المؤهلة تستحق الى إجراءات طويلة وهذه الشركات المؤهلة يجب ان تقدم المزايدة يوم 23 وهم يعتقدون انه لن يأتي يوم 17 الا وقد وضعوا المجلس أمام الأمر الواقع لتحقيق هذه السرعة، ونقول لهم بإذن الله هذا الأمر سيحبط وتأسيس مستشفى الضمان الصحي لن يكون الا وفقا للقانون ولن يكون وفقا لهواهم والجهة التي تقم في الجهة التي لديها كل البيانات.

وأضاف السعدون: لقد تكلمنا عن المحفظة القارية والتصحيح الذي صدر مأساة ولعب وتفتيح وعبت وبعض النصوص التي قالوها ما تصير الا بقانون وهم يأخذون العقار ثم يفترون صاحب العقار بين ان يسترده بنفس القيمة بعد فترة ويقولون ان بيت التمويل الكويتي هو الذي يدير المحفظة والقانون يقول بحظر على المحفظة شراء أي من اصول بيتك (بيت التمويل) او الشركات التابعة ولا يشمل هذا الحظر المقررات المسجلة باسمه لافراد، وهل تضارب المصالح أصفر والا أخضر والمقررات التي ليس تمويلها اسلاميا يمكن تطبيق عليها المحفظة ويقولون ان تأسيس الشركة في البورصة كان منذ 2006 او 2007 ولكن بعض الإجراءات الرسمية لم تنته.

وقال السعدون اننا لن نسبح لهذا الخطبوط بان يحول الاموال العامة بوسائل شتى وسنصتدعي لهم ونقول ان الاستجواب سيقدم لسمو رئيس الوزراء بعد القسم مباشرة ومشكلتنا ان المحاور

كبرية ونحاول معرفة كيف تنصرف بها.

وقال السعدون: انما تذهب هناك مشاكل ويتكلمون عن تجارة الإقامات ومن يحيى تجارة الإقامات هو وزارة الشؤون وتكشف لهم حقيقة تجار الإقامات وهناك اعترافات ثم تأتي ضغوط او مصالح ويتم الافراج عنه بدواع انسانية. فكيف تكون هناك دواع انسانية لتاجر اقامات غير كويتي.

وقال السعدون: لا اعلم إذا كان وزير الشؤون باقيا او غير باق ولكن إذا احتاج الأمر نعلم فسيتيم استجواب وزير الشؤون ونحن نتكلم عن الحكومة المقبلة وهذه القضايا المعلقة لن تسقط ما لم يتخذ اجراء بلحها بغض النظر عن الوزير.

وقال السعدون ان المواجهة المقبلة ستكون مع اصحاب المصالح في كل الميادين واصحاب المصالح يعنون في مؤسسة الاستثمار والمؤسسة الكويتية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وزاد «سنقطع أذرع الخطبوط الفساد في الهيئة ولن نتركه يتمدد».

وقال مازحاً الصحافيين: «سنقطع أذرع الخطبوط، خصوصا بعدما تنجا بخسارة برشولية أمام ريال مدريد، وهو ما حصل بالفعل».

كراغ المرو

في نفس السياق أكد النائب مسلم البراك ان إمكان تشكيل حكومة كراغ المرو ليس هو مشكلة الشعب الكويتي انما المشكلة تكمن في توليف هذه الحكومات، مؤكدا الفشل للحكومة القادمة كما فشلت الحكومات السابقة وان هناك فواتير سياسية ستدفعها الحكومة بعد التكليف وقبل التشكيل وسيتم الكشف عنها في وقتها، منتقدا تعطيل قانون المعاقين ورد قانون زيادة الـ 50 دينارا، مؤكدا كشف أسماء المتورطين فسي اللحوم الفاسدة.

وقال البراك في تصريح صحفي ان من الواضح الآن في ظل هذه الحكومة المستقبلية اصبحنا نعيش وكما الحكومة تريد في مرحلة «فراغ» غياب مجلس الأمة بتعطيل الجلسات والتي تعتقد بانها تملك اليد الطولى بتمهيش المجلس ولكن اعتقد ان أداء الشعب الكويتي يعرفون المواقع والمحطات التي حرصت فيها الحكومة على ان تعطل بشكل غير دستوري واحيانا بتواطؤ مع بعض أعضاء مجلس الأمة جلسات المجلس، مؤكدا ان حكومة سينشكها الشيخ ناصر المحمد حتماً ستكون حكومة محاصصة وترصيات وعلاقات شخصية وتسويات الأسرة وشراء



خالد الطاحوس ومسلم البراك في مجلس الأمة أمس

الولاء السياسية.

وزاد البراك ان الأخطاء التي ركب عليها كثير من نواب الأمة كانوا يتمنون ان تبنته الحكومة عنها، مبينا ان من شكل 6 حكومات فاشلة كانت تقوم بتلك الأخطاء ونحن لا نتكلم من فراغ بل نحن نتكلم بناء على حقائق وحالات الفشل التي وقعت فيها الحكومات الـ 6 التي شكلها الشيخ ناصر المحمد.

وأوضح البراك ان حكومة «كراغ المرو» لن تكون مختلفة عن الحكومات الست السابقة وان هناك محاولات من بعض الأشخاص المرتبطين بالشيخ ناصر المحمد تسرب لبعض الصحافة التي تظلم له «بالقاضي والمليان» ان الحكومة السابعة ستشكل كراغ المرو، متسانلا: هل هي مشكلتنا ومشكلة أبناء الشعب الكويتي اين ستتشكل هذه الحكومة؟

وتابع البراك ان من أي موقع ستشكل فبه حكومتك في بيتك أو في قصرك أو من كراغ المرو والسفر ويتم تعطيل كل شيء واحد هو ان من شكل الحكومات الست وفشلت هو من سيسهل الآن حكومة كراغ المرو التي ستشكل لأن ما نحتاجه شيء مختلف هو نزع جديد وحكومة جديدة ورئيس وزراة جديد واليوم نحن نحاول ان نقذف البلد، مشددا على ان البلد يمر بمعضلة خطيرة ويعاني من كل الملفات الخنومة للأسف الشديد ونحن نعتقد وفق المعلومات ان حكومات الشيخ ناصر المحمد ما هي مرحلة ما بعد التشكيل الآن أحيانا تكون هذه الفواتير مطلوبة بعد التكليف وقبل التشكيل والأيام القادمة ستضع النقاط على الحروف وسنكشف لكم ما هي أولى هذه الفواتير التي قبل تشكيل الحكومة وبعد التكليف دفعتها حكومة الشيخ ناصر المحمد.

وأوضح البراك ان رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد لديه تفسير خاص للدستور، ومن الواضح ان عبارات ومعاني هذا التفسير هو الدستور الذي في جيبه، قائلا: هل من المعقول ان نواب الأمة يقبلون بهذه المهازل التي تحصل في الدستور لم يتناول في حال تشكيل الحكومة الا بعد الانتخابات وهو تشكيل الحكومة خلال اسبوعين بعد الانتخابات، فهل يعقل وبالمناطق ان المشرع يطبخ فترة زمنية للحكومة التي ستتشكل بشكل استثنائي مدة زمنية أطول من المدة الزمنية التي تشكل فيها الحكومة بعد الانتخابات «بالطبع لا»، فالمناطق يقول هذا الكلام ولا يمكن المشروع ان يقبل في مثل هذا الأمر فالفترة هي اسبوعين أو فسي كل الأحوال التي سمح بها المشرع لتشكيل الحكومة أثناء الفصل التشريعي ولكن الشيخ

ناصر المحمد لديه تفسير آخر وبالتالي هو سيفرض هذا الرأي على مجلس الأمة ولأسف ان هناك بعض أعضاء مجلس الأمة يقبلون بذلك لأن هناك علاقات تربطهم بالشيخ ناصر المحمد ويحاولون «بنجحون» الشيخ ناصر المحمد أنا أقول ان حكومة كراغ المرو سيكتب لها الفشل، من غير المعقول ان الذي يفشل في 6 حكومات ينجح في حكومة كراغ المرو ويحقق الشيء المميز الذي فشل في تحقيقه فنحن الآن في مظلمة ولكن الظلم الأكبر سيقع على الشعب الكويتي والذي مطلوب منه ان يكون محطات تجارب فاشلة لسياسات الشيخ ناصر المحمد للأسف الشديد.

17 مايو

وبين البراك ان هناك رغبة بحسب ما تم تداوله مؤخرا بأن الحكومة ستقسم في 17 مايو ويريدون ان يربطوا بين جلسة الميزانيات وبعدها العطلة الصيفية والسفر ويتم تعطيل كل شيء والمطلوب منا هو الارتضاء بهذا الوضع ويكون هناك التقاف على الاستجوابات لرئيس الوزراء ووزراء آخرين وأن تكون بين «مطرفة الرئيس وسدان الرئيس» فهل يعقل هذا الأمر وهل يقبل أبناء الشعب الكويتي مثل هذا الوضع، مؤكدا ان حكومة كراغ المرو بعيدة عن تيارات سياسية ولا كتل نيابية ولا شخصيات وغدا ستاتي هذه الحكومة بتثبيت الوزراء الشيوخ المستجوبين وغير المستجوبين منهم والدليل على ذلك بانه تم الاعيان لبعض الوزراء والذي كتبت عنهم الصحافة انهم اعتذروا وبغى هذا الاعتذار فمثل هذا الأمر لا يتم الا باتفاق سمو رئيس الوزراء وبالتالي سيكون التغيير في شخصين أو ثلاث اشخاص وبالتالي هي قمة «الضحك على الآذون» والاتفاق على الدستور والاستجوابات وقضايا الناس وقضايا التنمية وعلى إعادة بناء الكويت، فنحن لن نسكت على ذلك وبإذن الله أصواتنا ستكون أعلى من بعض أفعالهم السيئة من هذا التحالف المريب بين السلطة ورأس المال والذي تشاهده في كل موقع وكل مكان فاليوم البلد تحولت الى مواقع لأصحاب النفوذ يستغلون مقدرات البلد والمال العام ومقدرات الناس.

قانون المعاقين

وأشار البراك الى عدم تنفيذ الفواتير قانسون المعاقين والذي اعلنوا بانهم لا تهمهم الكلفة المالية الى اقرر القانون وبعد ذلك يمارسون لعينهم وزيفهم على المعاقين، طالبا من الصحافة والفضائيات الذهاب الى المجلس الأعلى للمعاقين بشكل مفاجئ

لكي يروا كيف يتم إذلال المعاق ويعملون على تقلييل كلفة هذا القانون لإلعاقة الشديدة تصنف متوسطة والمتوسطة تصنف بسيطة ويتعسفون الآن في حقوق المعاقين يدخلونهم في السرداب ويدلونهم، هذه الفكرة التي من المفترض ان نعنتي بها ونحافظ عليها والتي من خلال هذا القانون الذي يعبر عن ان الكويت لديها الحرص الكامل على حقوق هذه الفئة.

وقال البراك ان الحكومة اجتمعت بشكل استثنائي وهي مستقبلية لكي ترد قانون زيادة الـ 50 دينارا ذلك القانون الذي يحقق العدالة بين من أخذ هذه الزيادة ومن لم يأخذها من المتقاعدين والأرملة والمعاقين وأصحاب المساعدات الاجتماعية، مخاطبا الشعب الكويتي ان هذا الاجتماع الاستثنائي لهذا الحكومة مستقبلية مباركة رئيس الوزراء اني لرد الـ 50 وإنشاء محفظة عقارية مليارية فيحرمون المعاق ويعطلون القانون ويردون زيادة الـ 50 دينارا ويقررون مليار دينار لهيئة الاستثمار محفظة عقارية لتاجر متفرد اتخذ قرارا استثنائيا وذهب إلى البنوك وأخذ قروضا من البنوك ووجد ان الجودي الاقتصادية بعد بنائه لعماراته وأبراجه قد انخفضت وبالتالي لم يجد من ينفذه الا حكومة الشيخ ناصر المحمد بإنشاء محفظة عقارية بمليار دينار من أموال الشعب الكويتي لشراء عقارات وأبراج وعمارات ويحرمون أبناء الكويت من 50 دينارا لموظف ومتقاعد وأرملة ومعاق ويعطلون قانون المعاقين التي يجب ان تكون الحكومة حريصة عليه مهما كانت الكلفة المالية له، مؤكدا ان حكومة كراغ المرو سينطبق عليها الفشل، كما كان في الحكومات الـ 6 السابقة التي قمعت الحريات وسجنت أصحاب الرأي وسحلت أساتذة جامعة وضربت الناس والنواب وقتلت مواطنين أبرياء ولوثت الهواء والبحر في مشرف وأغذية ولحوما فاسدة ورعت كتابا وإعلاما فاسدا رعاية كاملة بعدم تطبيق القانون ومنقت الوحدة الوطنية ونشرت الكراهية بين فئات المجتمع.

تعطيل الجلسات

وأضاف البراك ان الشيخ ناصر المحمد من الواضح انه يضحك على النواب ويلعب على الدستور ويلبس عليه ويعطل جلسات المجلس فسيصيح المجلس ونوابه غاية في الاستهزاء ولأسف ان بعض النواب قبلوا بذلك، سالا الشيخ ناصر المحمد: من الذي يسعى الآن ويقوة الى شراء طائرتي شحن وإدراجهما في الاعتماد التكميلي

حالت إجراءات وزارة الداخلية دون انعقاد ندوة «أحداث سورية بين الصمت العربي والتجاهل الدولي»، والتي دعا اليها تجمع ثوابت الأمة في ساحة التغيير وكان من المفترض ان يشارك فيها عدد من نواب مجلس الأمة وممثلي القوى السياسية. وكان النائب محمد هايف قد حضر إلى المكان وأدلى بتصريح صحفي انتقد من خلاله إجراءات وزارة الداخلية ومنعها للمواطنين وإبناء الجالية السورية من الوصول إلى مكان الندوة وأضاف تلك الإجراءات بالتعسفية وغير المبررة.

وقال هايف جاءت هذه الندوة للوقوف الى جانب أبناء الشعب السوري التفتيق ورفض ما يتعرض له الابرياء من ظلم وجرائم بشعة لا يمكن قبولها او التسكوت عنها لافتنا الى ان وزارة الداخلية استخدمت اسلوبا استطاعت من خلاله الحد من الحضور بعد اغلاقها للشوارع

والمداخل المؤدية إلى ساحة التغيير. وأضاف: بعد الغاء الندوة ستكون مجبرين على اقامتها في ديواننا في منطقة الفردوس مساء يوم السبت المقبل.

(31 مليون) والذي حول الى اللجنة المالية برعايتك يا رئيس الوزراء؟ وفي السنوات الـ 5 بين لنا اين ذهبت الميزانيات فيها؟ خلال هذه المدة ماذا فعلت وما هو إنجازك؟ هل هي المحفظة المليارية للمتغذبن الذين خسروا في عقاراتهم أصبحت هذه قضيتك؟

مخالفة دستورية

ومن جانبه قال النائب خالد الطاحوس ان الوضع السياسي يبني عن ازمات تلوح في الافق، مشيرا الى عجز الحكومة عن حل الكثير من الملفات، لافتا الى ان الاصل بالدستور بعد استقالة الحكومة هو تصريف عاجل من الامور وان اجتماعاتها الاخيرة غير دستورية، وان التأخير في تشكيل الحكومة مخالف للدستور.

وأضاف: همما تأخر رئيس الوزراء في التشكيل فالمواجهة آتية لا محالة في عدة ملفات تتعلق بأمالك الدولة وعدم تطبيق القانون واهدار ارواح البشر وانتهاك الدستور.

وأضاف الطاحوس، لما افاره ديوان المحاسبة عن تعد على املاك الدولة في عقد شركة تقطيع المعادن والارض المخصصة من هيئة الصناعة ومساحتها 2 كيلومتر مربع، بقيمة 2 مليار دينار وتؤجر بأبض الأثمان، موضعا ان ديوان المحاسبة طلب عدم تجديد العقد وفسخه ومازالت الهيئة لا تطبق وبعرفة وزير التجارة وبذلك فإن التعامل مع حكومة ناصر المحمد بمنتهى الصعوبة، ولغت الطاحوس الى ان القضية ليست بتشكيل حكومة وذهب أسماء والأتيان بأسماء أخرى بل هو النهج الفاسد الذي افسد كل مؤسسات الدولة وجعلها تسيطر لهذا الوضع المزري، قضية الاساء لا تعني لنا شيئا وخلافنا على النهج الذي انعكس سلبا على الياة الكومي مما اثر على الكويت بالداخل والخارج، واصبحتا في عزلة عن دول المنطقة بسبب العبت.

السياسة الخارجية

وأشار الطاحوس للسياسة الخارجية بشأن الدولة لا تقم بدور بالمنطقة ولا تعرف ان تقييم علاقاتها مع الدول وخاصة الدول ذات العبق الاستراتيجي وصلنا الى مرحلة لا يمكن ان نتعامل مع حكومة بهذا النهج السيء، مشيرا الى ان الشعوب لا يمكن قمعها بالديبابة والمدفع مستشهدا بما حصل بمصر والمسؤولين الذين اصبحوا يقعون في السجون بعد القصور الخجلت بسبب الفساد وسرقة الاموال العامة.

وبين الطاحوس ان الكويت لم يحصل فيها اضطرابات تجاه النظام لان الدستور ضبط العلاقة بين الحاكم والحكوم قائلا: رحم الله عبدالله السالم التي كانت له نظرة ثاقبة بهذا الامر، مستطردا بانه لو سمعت وجهة نظر من طالب بتعليق الدستور فماذا ستكون الاوضاع؟ وأشار الطاحوس بالدستور الكويتي واعتبره ضام امان للكويت والذي نفتقره الشعوب التي تساقطت انظمتها.

وقال الطاحوس ان الله من علينا بهذا الدستور ومن علينا بإسرة آل الصباح الكريمة والتي تسكت بهذه الوثيقة وهذا ما ميزها عن بعض الأنظمة، لافتا الى ضرورة ان تقر الحكومة الاوضاع بالشكل الصحيح وناشد الطاحوس ابناء الاسرة ان يكون لهم تحرك جاد تجاه العبت الحاصل، كاشفا ان مسالة رئيس الوزراء ستكون بعد اداء القسم مباشرة، وسيقدم له استجواب من التكتل الشعبي من عدة محاور.

هايف: نرفض ما يتعرض له الأبرياء في سورية

حالت إجراءات وزارة الداخلية دون انعقاد ندوة «أحداث سورية بين الصمت العربي والتجاهل الدولي»، والتي دعا اليها تجمع ثوابت الأمة في ساحة التغيير وكان من المفترض ان يشارك فيها عدد من نواب مجلس الأمة وممثلي القوى السياسية. وكان النائب محمد هايف قد حضر إلى المكان وأدلى بتصريح صحفي انتقد من خلاله إجراءات وزارة الداخلية ومنعها للمواطنين وإبناء الجالية السورية من الوصول إلى مكان الندوة وأضاف تلك الإجراءات بالتعسفية وغير المبررة.

وقال هايف جاءت هذه الندوة للوقوف الى جانب أبناء الشعب السوري التفتيق ورفض ما يتعرض له الابرياء من ظلم وجرائم بشعة لا يمكن قبولها او التسكوت عنها لافتنا الى ان وزارة الداخلية استخدمت اسلوبا استطاعت من خلاله الحد من الحضور بعد اغلاقها للشوارع

والمداخل المؤدية إلى ساحة التغيير. وأضاف: بعد الغاء الندوة ستكون مجبرين على اقامتها في ديواننا في منطقة الفردوس مساء يوم السبت المقبل.

● ناصر الوهيب

الملا يعيد توجيه أسئلة لعدد من الوزراء

الموضوع؟ الى ذلك، وجه الملا أسئلة كان قد وجهها للوزير العبدالله ولم يجب عليها، وطالب فيها ببيانات تفصيلية لكل حقل وكل ممكن على حدة متضمنة الحقول النفطية في المنطقة المقسومة وفقا لآخر الدراسات والتقارير المعدة من قبل وزارة النفط وشركة نفط الكويت، بالإضافة الى الرقم الحقيقي لكامل احتياطات الكويت من النفط القابل للاستخراج متضمنا كل الحقول البرية والبحرية.

كما أعاد الملا توجيه سؤال للوزير العبدالله حول ما تعين القياديين من رؤساء مجلس إدارة الشركة التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، ومطلباً بمعرفة الأسباب وراء عدم تعيينهم بالإضافة الى الأعضاء المنتدبين والمساعدين التنفيذييين التي الآن، فضلا عن سؤال الملا عن آلية اختيار القيادات النفطية وما الأثار المترتبة على أداء هذا القطاع النفطي بسبب تأخر تسمية القياديين.

معرفة ما اذا كانت آلية الترشيح بالاختيار وهل لمجلس الوزراء دور فيها؟ فضلا عن انه سأل عن قيمة المكافآت التي يتسلمها أعضاء المجالس واللجان وفرق العمل من موظفين وغيرهم في المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وأعاد الملا توجيه عدد من الأسئلة للوزير العفاسي حول ما نشره بالصحف عن اخلاء مبنى الاتحاد الوطني لكرة القدم من البعض والاستحواذ على مكاتبه ومستداه دون سند او مبرر قانوني، مطالباً العفاسي بتعيين القياديين من رؤساء مجلس إدارة الشركة التابعة لمؤسسة البترول الكويتية لكثرة التقدم الى هذه المجموعة رسمياً؟ ومن الجهة او الأشخاص الذين قاموا بهذا الإجراء؟ وهل سبقت عملية تحول المقر ومراسلات ومكاتبات تحت اي بند وبأي صورة بين مسؤولي الهيئة العامة للشباب والرياضة؟ وهل أجرت الوزارة أو الهيئة العامة للشباب والرياضة تحقيقاً حول هذا



صالح الملا

أعاد النائب صالح الملا توجيه مجموعة من الأسئلة البرلمانية لعدد من الوزراء في قضايا عدة بسبب عدم حصولها على اجابات من نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون مجلس التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد، ووزير النفط ووزير الإعلام الشيخ أحمد العبدالله، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل د.محمد العفاسي. ووجه الملا للوزير الفهد سؤالاً حول عدد المجالس واللجان وفرق العمل او تحت أي مسمى التي شكلت في المؤسسة العامة للرعاية السكنية منذ يونيو 2009 وحتى تاريخه وما المهام المنوطة بها، وعدد وأسماء من تم تعيينهم في هذه المجالس واللجان وفرق العمل والجهة التي عينوا بها، وهل توجد شروط وضوابط للترشيح والتعيين فسي هذه الجهات؟ وبينما طالب الملا بتزويده بصورة شروط وضوابط الترشيح ان وجدت، طلب من الوزير الفهد

العودة: عودة السائر تزيد من أوجاع وزارة الصحة ومشاكلها

أبدى النائب خالد العودة عددا من الملاحظات على أداء وزارة الصحة في الفترة الماضية، مؤكدا أن الوزارة شهدت تريبا في الاوضاع وتحذارا كاملا في تقديم الخدمات، فضلا عن عدم وضوح الرؤية المستقبلية للنظام الصحي في البلاد، الأمر الذي أدى الى اقتعاد المواطن الثقة في وزارة الصحة بشكل عام ومن ثم اتجه الى المستشفيات الخاصة والدول الأخرى للعلاج سعيا وراء خدمة أفضل ومنظمة صحية متكاملة. واعتبر العودة ان وزارة الصحة تاتي في مقدمة الوزارات التي ينظر اليها المواطن ببالع الاهتمام في ظل التشكيلة الحكومية الجديدة، ويتخظر وزيرا جديدا يدفع النماء الجديدة والافكار التي من شأنها ان يتم التغلب على المشاكل المتفاقمة والتي يأتي على رأسها نقص المنشآت وتدني مستوى بعض الاطباء، فضلا عن المشاكل الخدمات الصحية بالتهور المستمر. وقال ان عودة السائر ووزيرا للصحة مرة أخرى سيسيزيد من أوجاع الوزارة ومشاكلها ويجمد دعوات المواطنين التي تطالب بيسرعة الارتقاء بخدمات وزارة الصحة واستغلال ميزانية الوزارة بشكل سليم.



خالد العودة